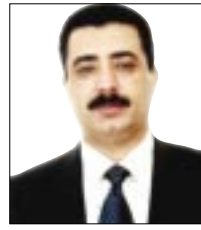


الصهبي: تشكيل لجان إشرافية وميدانية للحصر وإنهاء التراكمات



نعمان الصهبي

فيما ضمت اللجان الميدانية إلى جانب موظفي الضرائب ممثلين عن المجالس المحلية في مديريات الامانة والغرفة التجارية والصناعية بامانة العاصمة.. وهو مضمون إيجابي يتسجم مع مساعي وزارة المالية وقيادة المصلحة الهادفة إلى الارتقاء بمستوى التحصيل الضريبي باتباع خطوات جادة وشفافة تسهم في تحصيل الضريبة المستحقة للدولة بأسلوب مرن يسمح بمشاركة اطراف أخرى لضمان الفاعلية وإنهاء التراكمات التي تدفع المكلفين إلى التهرب.. وعلى ذات الصعيد باشرت اللجان مهامها بحيث أكدت المؤشرات الأولى ان النتائج ستكون إيجابية.

تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الله صالح رئيس الجمهورية الهادفة إلى توسيع مهام المجالس المحلية وأشرافها في الجوانب التنفيذية لتسهيل مهام الإدارة والتنمية إضافة إلى ترجمة الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص.

أصدر الأخ نعمان طاهر الصهبي رئيس مصلحة الضرائب القرار رقم (٢٥٢) لسنة ٢٠٠٧م الخاص بتشكيل اللجان الإشرافية والميدانية بـ مكتب ضرائب أمانة العاصمة وفرعه تنفيذاً لقرار وزير المالية رقم (٥٢٢) بشأن تبسيط إجراءات حصر وربط وتحصيل ضرائب النخل للقضاء على ملفات التراكم وقد قضى القرار بتشكيل اللجان الإشرافية من المختصين وأعطاهم الصلاحيات لتنفيذ القانون

بوشور صهاينة بلا حدود



ابن النبل

قبل الإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة.. عملاً بما تضمنته اتفاق مكة التوافقي، انبرى مصدر صهوني مستيقفاً ولادتها بقوله: انهم أي "بنو صهيون" على استعداد للاعتراف بشرعية الحكومة المرتقبة، في حالة ما إذا تم الإقتراب من الجندى الصهيوني الأسير لدى رجال المقاومة هناك، متجاهلاً بذلك حقيقة انه كان قد جرى التفاوض حول صفقة لتبادل الاسرى بين الجانبين، ولم يتبق سوى الاتفاق على التفاصيل، وتوطئة لإقرارها، ومن ثم تنفيذها.

وما لبثت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية هذه.. ان جرى اشتهارها بالفعل، حتى باثر الجانب الصهيوني ذاته بإعلانه مقاطعتها.. بعدما قوبلت محاولة التفاوض على مبدأ تبادل الاسرى بتجاهل الجانب الفلسطيني لها.

ويبقى ما اصطاح على تسميته بالمجتمع الدولي- وتحديداً الاتحاد الأوروبي - مطالباً بتأكيد مصداقيته على محك الاختبار الفعلي، وقد جاء

مبرر فرضه الحصار على كل اهلنا في مقاطعته الحكومية حركة حماس، منذ كانت الانتخابات التشريعية الفلسطينية اياها.

اما الآن.. فنحن امام حكومة اجماع وطني فلسطيني لاتخضع توجهاتها ورؤاها كافة الذرائع التي استهدفت ابطال مفعول سابقها كما تعرف.

والمشكلة هنا لا تكمن في اعتراض كيان العدو على حكومتنا هنية الاولى والثانية، بقدرما تكمن فيما يتبعى الصهاينة فرضه على حلفائهم من حيث سعيهم لإجبار المغتصبة حقوقهم على تقديم المزيد من التنازلات المعهودة مقابل لإنشاء فمقلما هم صهاينة بلا حدود.. فإن مطامعهم لاتقف عند حد ذلك.. والى حديث آخر.

تطوير مناخ الاستثمار وتعزيز الشراكة

الأرجحي: إصلاحات عميقة وبخطى متسارعة في أنظمة الإدارة

كتب/ المحرر الاقتصادي

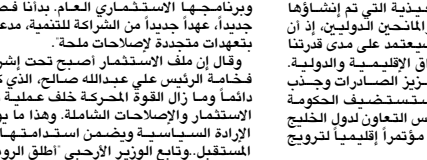
أكد الأخ عبد الكريم إسماعيل الأرجحي وزير التخطيط والتعاون الدولي ان المرحلة القادمة تتطلب حشد كل الجهود والإمكانات لأجل تطوير مناخ الاستثمار وتعزيز الشراكة والمسؤولية في البناء والتعمير لمجمل مكونات الحياة وفي مقدمتها بناء الإنسان.

وأشار الوزير الأرجحي في كلمته الافتتاحية للعدد الجديد من مجلة الاستثمار، إلى أهمية دور الإعلام بمختلف وسائله في تقديم إعلام تشعوي هادف ووسايل لكل هذه التحولات التي تأتي في سادرتها هذه الحملة الممثلة التي تطلق حملة ترويجية لإعلان ٢٠٠٧م عاماً للاستثمار في اليمن، وهي مبادرة جديدة بالاستثمار الكبير وبنان تعمل الحكومة والقطاع الخاص لأجل عام مكرس للاستثمار.

وقال في افتتاحية العدد رقم ١٨ والتي حملت عنوان عام الاستثمار ان يكون العمل كالمعاد بعد اليوم، ستقوم بتنفيذ إصلاحات عميقة في أنظمة الإدارة والحكم، بخطى متسارعة تشمل مختلف الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية، بالإضافة إلى تعزيز أجهزة الأمن.

وتهدف من هذه الإصلاحات إلى تفعيل معالجة القضايا من خلال المساهلة والشفافية وجودة الخدمات العامة وايضاً محاربة الفساد، حيث ان تحسين بيئة العمل من الأولويات ذات الأهمية. كما ستواصل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار خصوصاً في الإسماخ والأزراة والساححة والغاز والصناعة، وبالمثل سيتم دعم دور القطاع الخاص في إمداد الخدمات الأساسية والبنية التحتية وذلك من خلال التوجه إلى الامركيزية.

وتابع الوزير الأرجحي وتحدث ان نتمضي قدماً في تنفيذ نتائج مؤتمر المانحين بافضل الاليات



وبرئاسها الاستثماري العام، بدنا فصلأ جديداً، عهداً جديداً من الشراكة للتنمية، مدعوماً بتعهدات متجددة لإصلاحات ملحة.

وقال إن ملف الاستثمار أصبح تحت إشراف فخامة الرئيس على عبدالله صالح، الذي كان دائماً وما زال القوة المحركة خلف عملية دعم الاستثمار والإصلاحات الشاملة، وهذا ما يؤكد الإرادة السياسية ويضمن استخداماتها في المستقبل. وتابع الوزير الأرجحي أن أطلت العربة واليونانيون القدامى على اليمن لقب العربة السعيدة، لما كان لديها من انتمية رية متطورة

وتفقيات حصاد مياه المطار ولورها الحضاري في طرق التجارة العالمية للتصدير والبخر، ويضاهي أخرى اشتهرت بها مثل هقوة المخا. غير ان البلاد مرت.. لسوء الحظ.. بقرون من النزاعات والانغلاق وفي خلال نصف القرن الأخير، حاول اليمن جاهداً الانفتاح على العالم الخارجي رغم بعض النزاعات العنيفة التي شهدها، كما حاول اليمن مؤخرًا وبمساعدة الشركاء المانحين اجتياز هذه التحديات التي تراكمت على مر العرون.

خطة قطرية جديدة لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن

ونسبة بطة تتعدى الـ ٨١٪

وفي إطار هذا المشروع سيكون أحد أنشطة برنامج الأغذية هو توفير الحصص الغذائية كحافز لتشجيع الأسر على إنتاج أبنائها ولا سيما مرحلة التعليم الثانوي بسبب ارتفاع معدلات التسرب من المدارس. وأكد الكوثن ان تعليم الفتيات له نفس أهمية تعليم الفتيان، فإثنين يمثلن على الأقل نصف مستقبل هذه البلاد، باعتبارهن عضوات نشطات في المجتمع، مما يضمن تقدم البلاد إلى الأمام.

وتمثل الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث مشكلة خاصة في التعليم الأساسي حيث ان نسبة الإحفاق للفتيات تقدر بنحو ٦١٪ مقارنة بحوالي ٨٦٪ للفتيان. وارتفعت نسبة الأمية بين الفتيات فوق الخامسة عشرة من العمر لنصل إلى ٧١٪. وأشار مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي بصنعاء إلى الدور المهم الذي لعبته الجهات المانحة في تعزيز عمليات برنامج الأغذية في اليمن. وتحت مظلة هذا المشروع الذي يركز حصرياً على النساء والفتيات، تتوافر موارد كافية يساعدنا على العمل مع الحكومة لإحداث تغيير حقيقي في حياة مئات الاف من اليمنيين.. ويقدم برنامج الأغذية العالمي مساعداته لليمن منذ العام ١٩٦٧، حيث كانت تقدم هذه المساعدات لليمن بشروطه قبل الوحدة، وقد بلغت قيمة هذه المساعدات حوالي ٤٠٠ مليون دولار حتى اليوم.

وقد تحصل البرنامج القطري الجديد على أول مساهمة تقدر بحوالي ٦٥٠ مليون دولار من الحكومة الفرنسية. وقال الكوثن إننا نثقون ان الكثير من الجهات المانحة الأخرى سوف تقدم لدعم عملياتنا في اليمن.

ويعد برنامج الأغذية العالمي أكبر منظمة للشئون الإنسانية في العالم، ففي كل عام يقدم البرنامج معونات غذائية إلى نحو ٩٠ مليون من الفقراء من أجل مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، ويشمل المستفيدين ٥٨ مليون طفل يعانون من الجوع في فقر ٨٠ بلداً في العالم.

صنعاء - الميثاق

ستسعد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة لتفقد خطة العمل الجديدة الخاصة بالبرنامج القطري لليمن للعام ٢٠٠٧ - ٢٠١١م، حيث يعترف البرنامج بتقديم مساهماته الغذائية لأكثر من مليون يمني من أجل خفض معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، إضافة إلى سد الفجوة بين الجنسين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي.

وكانت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وقعت مع برنامج الأغذية العالمي بصنعاء الأربعة الماضي على الخطة التي بموجبها ستقوم البرنامج القطري الجديد -البالغ ميزانته ٤٨ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة- بالتركيز على إعطاء الفتيات فرصاً أكبر للتعليم العلمي في مجال التعليم، أما على المستوى الصحي فيهدف البرنامج عبر تقديم مساهماته الغذائية إلى تحسين صحة الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والبنات الذين يعانون من سوء التغذية، وكذا تحسين معدل الشفاء بين مرضى السل والجذام.

وسلّ الحكومة اليمنية في التوقيع على خطة العمل الأخ عبدالكريم إسماعيل الأرجحي وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعن برنامج الأغذية العالمي الدكتور محمد الكوثن مدير مكتب البرنامج في اليمن. وقال الكوثن إن مشكلة انعدام الأمن الغذائي وصلت إلى معدلات خطيرة في اليمن، ويعاني أكثر من ٥٠٪ من الأطفال دون سن الخامسة من سوء تغذية، وسوف يقوم برنامج الأغذية بالتعاون مع الحكومة اليمنية ومنظمات الأمم المتحدة ببذل الجهود لخفض هذه المعدلات.

وتشكل الموارد الطبيعية المحدودة وارتفاع نسبة النمو السكاني -وهي من أعلى النسب في العالم- عائقاً أمام التنمية الاقتصادية في اليمن. ويعيش أكثر من ٤٠٪ من السكان على أقل من دولارين في اليوم، ويقسم ٧٠٪ من السكان في المناطق الريفية التي ادى الركود الزراعي فيها إلى فقر شديد

الحياء البحرية حيث تمتاز السواحل اليمنية بخضاريس طبيعية ممتازة تساعد على إقامة المزارع السمكية، كما توجد الأحياء الطبيعية والمواقع الملائمة لهذا النشاط

وتتوافر الأحياء الطبيعية ذات الأعشاب التي تعتبر حماية طبيعية لصغار الأحياء البحرية مثل أشجار الزورى والمانجروف في مناطق الحجة والمخا وفق رأس عمران والمجدة والجمعاة وعمقة مصيدعة الشرقية وعمقة قش، وغيرها من المناطق الغنية على امتداد الشريط الساحلي اليمني.

وأما الدراسات الخاصة بالمشروع ان الطاقة الإنتاجية له يتم تقديرها وفقاً للإمكانات المتوفرة لدى المستثمر الذي يحسب أيضاً تكلفة الاستثمارية التقديرية للمشروع. ومن المقرر ان تكتمل الدراسات على الأيدي العاملة المتوفرة والرخصة مع إمكانية استخدام خبرات من الخارج. كما يمكن إقامة المشروع في جميع المحافظات الساحلية.

التحضير والتصدير

وأكدت الدراسة الخاصة بمتروع اصطياد وتحضير وتصدير الأسماك ان المياه الإقليمية اليمنية تحتوي على ثروة سمكية كبيرة، حيث تبلغ الأنواع المتواجدة ٣٥٠ نوعاً، بينما يستغل منها حوالي ٩٠ نوعاً، ويتم حالياً اصطياد الأسماك السطحية بشكل عام بواسطة وسائل الاصطياد التقليدية وذلك فإن الأسماك القاعية والأسماك المتواجدة في عمق المياه الإقليمية لا يتم استغلالها بشكل كامل. كما تحصر الحكومة اليمنية على تشجيع الاصطياد الصناعي وإقامة منشآت التحضير والتعليب لأغراض السوق المحلية والتصدير.

ويتمثل المشروع المقترح في إنشاء شركة يكون غرضها الاصطياد وبتوافر لها وسائل اصطياد حديثة وتكون لها مصانع تحضير وتجفيف وتعليب لأسماك على ان تقوم الشركة بأنشطة اصطياد وتحضير وتصدير الأسماك للخارج، واصطياد وتحضير والتعليب للسوق الداخلي، وتعليب الأسماك القابلة للتعليب لاستهلاك المحلي والتصدير.

ويتم تقدير الطاقة الإنتاجية لهذا المشروع وفقاً للإمكانات المتوفرة لدى المستثمر، كما يتم احتساب التكلفة التقديرية من قبل المستثمر. ويعتمد المشروع على الأيدي العاملة المتوفرة والرخصة مع إمكانية استخدام خبرات من الخارج. وأشارت الدراسة الخاصة بالمشروع إلى إمكانية إقامته في جميع المحافظات الساحلية. كما تدرت مبررات إقامة المشروع التي تشمل توافر ثروة سمكية كبيرة في المياه الإقليمية، والاستفادة من وفرة الثروة السمكية بتطوير وسائل وطرق الاصطياد، واستغلال الثروة السمكية القاعية عن طريق وسائل الصيد المتطورة، إلى جانب تمتع الأسماك اليمنية بسعة جيدة مع توافر فرص كبيرة للتصدير إلى أوروبا وشرق آسيا، وتحديث وتنظيم عمليات الاصطياد الساحلي والصناعي.

فرص استثمارية واعدة في قطاعي الزراعة والأسماك

كتب/ جمال مجاهد

تعرض وزارة الزراعة والري عدة فرص استثمارية في مؤتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية الذي عقد خلال الفترة ٢٢-٢٣ أبريل القادم، ومن بين هذه الفرص إقامة مشروع لفرز وتعبئة وتبريد المنتجات الزراعية مثل الحمضيات والموز والجزر والطماطم والبطاطم وغيرها. ويتكون المشروع من أربعة خطوط فرز وتعبئة بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٥ - ١٠ اطنان في الساعة، و١٠ مخازن تبريد ٢٢٠ متراً بدرجات حرارة متفاوتة، ويعتمد المشروع في مواده الخام على أنواع الفواكه والخضروات المتوفرة بكميات كبيرة وأصناف متنوعة. كما سيقوم بتشغيل الأيدي العاملة المتوفرة والرخصة مع إمكانية استخدام خبرات من الخارج.

وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع المقترح تنفيذه في محافظة حجة او محافظة الحديدة بغرض التصدير، بحوالي خمسة ملايين دولار.

اصطياد الأسماك

كما عنت وزارة الثروة السمكية عدة فرص استثمارية من اوسع من المقرر عرضها على مؤتمر العام، من بينها مشروع لإصطياد الأسماك والأحياء البحرية. ويهدف المشروع إلى اصطياد الأسماك والأحياء البحرية بنواعها المختلفة مثل أسماك القشريات والرخويات والأسماك الغضروفية والأسماك العظمية والسلاحف وغيرها، والتوابر بكميات هائلة في مختلف مناطق الاصطياد، وتتمثل مصادر المواد الخام للمشروع في مناطق البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وجزيرة سقطرى.

وأشارت قائمة الفرص الاستثمارية التي حصلت عليها على نسخة منها إلى انه سيتم تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع ضمن الاتفاقيات المنطوية بين المستثمر ووزارة الثروة السمكية لكل قارب اصطياد. ويعتمد المشروع على الأيدي العاملة المتوفرة والرخصة إضافة إلى إمكانية استخدام خبرات من الخارج.

وقالت الدراسة الخاصة بالمشروع ان هناك أربعة مواقع مقترحة لتفقيده، الأول في منطقة الاصطياد الساحلي خارج حدود أربعة أميال بحرية من أني حد للجزر في المياه البحرية لخليج عدن والبحر العربي وجزيرة سقطرى، والموقع الثاني في منطقة الاصطياد الصناعي القاعي خارج حدود ثمانية أميال بحرية من أني حد للجزر في خليج عدن والبحر العربي وجزيرة سقطرى، وتحدد الموقع الثالث في منطقة الاصطياد الصناعي السطحي والساعي بالهطقة الاقتصادية الخاصة. وفي الموقع الرابع فإن نشاط الاصطياد ينحصر في البحر الأحمر على الاصطياد الساحلي خارج حدود ستة أميال بحرية من أني حد للجزر فقط، ومن منظور ان يتم احتساب التكلفة الاستثمارية للمشروع من قبل المستثمر.

الاستزراع السمكي

ويهدف مشروع الاستزراع السمكي والإحياء البحرية إلى تربية الأسماك



ويهدف مشروع الاستزراع السمكي والإحياء البحرية إلى تربية الأسماك

مذكرة تفاهم لتصدير المنتجات الزراعية اليمنية إلى السعودية

وقعت المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وشركة الأسمرى السعودية أمس مذكرة تفاهم لتصدير المنتجات الزراعية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية، وتنظيم آلية التصدير لهذه المنتجات.

ويذكر ان قيمة الصادرات الزراعية اليمنية إلى الأسواق الخارجية قد ارتفعت خلال العام الماضي ٢٠٠٦ إلى ٩ مليارات ريال.

وأوضحت بياناتات إحصائية صادرة عن الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني أن ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الزراعية اليمنية كانت إلى أسواق المملكة العربية السعودية و٢٠٪ استهدفت بقية دول الخليج بالإضافة إلى سوريا والأردن. وأشارت إلى ان الصادرات الزراعية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية شهدت العام ٢٠٠٦ زيادة بنسبة ١٠٠٪.

المهندس صالح ردمان: مشاريع الطرق في محافظة إب ستنتهي الاختناقات المرورية

إن بناء وتشبيد الطرق والجسور بحاجة لجهود كبيرة في الإشراف على إنجاز العمل بجودة مشروعات الطرق والجسور ويعتمد على تنفيذ المشاريع بمتحمدين على تقنيات حديثة معترف بها دولياً.

وقد أكد الأخ المهندس صالح ردمان مدير عام المؤسسة العامة للطرق والجسور في إب انه يتم تنفيذ مشروع توسعة المدخل الشمالي لمدينة إب بطول ١,١٠٠ كم وإنشاء جزيرة بالوسط بعرض ٤ امتار.. وإنشاء جسر معقق يمثل



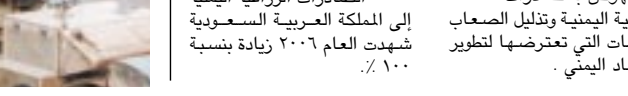
المهندس صالح ردمان

مذكرة تفاهم لتصدير المنتجات الزراعية اليمنية إلى السعودية

وقعت المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وشركة الأسمرى السعودية أمس مذكرة تفاهم لتصدير المنتجات الزراعية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية، وتنظيم آلية التصدير لهذه المنتجات.

ويذكر ان قيمة الصادرات الزراعية اليمنية إلى الأسواق الخارجية قد ارتفعت خلال العام الماضي ٢٠٠٦ إلى ٩ مليارات ريال.

وأوضحت بياناتات إحصائية صادرة عن الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني أن ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الزراعية اليمنية كانت إلى أسواق المملكة العربية السعودية و٢٠٪ استهدفت بقية دول الخليج بالإضافة إلى سوريا والأردن. وأشارت إلى ان الصادرات الزراعية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية شهدت العام ٢٠٠٦ زيادة بنسبة ١٠٠٪.



المهندس صالح ردمان

